الاعتداد بالعارض وعدمه في بابي الإعلال والإبدال في شرح الرضي على الشافية

أ . فوزية عبد الله بن خليل*

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، سيدّنا محمد الصادق الأمين المبعوث هدى ورحمة للعالمين، وبعد؛

فإنّ اللغة العربية حافلة بكثير من الاستعمالات التي تبيّن اختلاف اللهجات عند أهلها، ومن هنا جهد النحاة في مؤلّفاتهم إلى وضع قواعد وتعليلات تبيّن سبب اختلاف ألسنتهم، من ذلك ما فعله الرضي عند شرحه للشافية، حيث وضع لمثل هذه الاختلافات أسباباً بيّن معها اعتدادهم بالعارض، وأخرى لم يعتدّ معها بالعارض، مستشهداً على ذلك بعدد من الشواهد الشعريّة والنثرية من فصيح كلامهم.

وقد اقتصر هذا البحث على بابي: (الإعلال والإبدال) بالنظر إلى ذيوع هذه الظاهرة فيها ومن هنا تمّ عنوانه بـ: " **الاعتداد بالعارض وعدمه في بابي: (الإعلال والإبدال) في شرح الرضي على الشافية** " .

وقد قدّم البحث من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم العارض عند أهل اللغة، وفي اصطلاح علماء النحو، والعلاقة بين المعنيين.

المطلب الثاني: المسائل التي لم يعتدّ معها بالعارض.

المطلب الثالث: المسائل التي اعتدّ معها بالعارض.

* عضو هيئة تدريس، بكلية اللُّغة العربية والدراسات الإسلامية/ الجامعة الأسمرية الإسلامية (F.khaleel@asmarya.edu.ly)

المطلب الأول: مفهوم العارض عند أهل اللغة، وفي اصطلاح علماء النحو، والعلاقة بين المعنيين.

العارض لغة: جاءت مادة عرض في اللغة دالّة على عدّة معان، منها:
1/ المنع، يقال: عَرَضَ الشيءُ يَعْرِضُ واعترَضَ، إذا انتَصَبَ ومَنَعَ، وصار عارِضاً كالخشَبةِ المنتصبةِ في النهر والطريق ونحوها، تَمْنَعُ السالكين سُلوكَها.
2/ الظهور، يقال: عَرَضَ له أَمْرُ كذا، أَي: ظهر، وعَرَضْتُ عليه أَمر كذا، وعَرَضْتُ له الشيء، أَي: أَظْهَرْتُه له، وأَبْرَزْتُه إِليه.
3/ العَرَضُ: الأَمر يعرض للرجل، يبتلى به، فيحْبِسهُ من مَرَضٍ أَو لصّ أو همّ أو شغل، ومن ذلك قولهم: عَرَضَ له عارِضٌ من الحُمَّى.
4/ التكلّف، يقال: اعتَرَضَ فلان الشيءَ تَكَلَّفَه، واعترَض في الأمر فلانٌ، إذا أدخَلَ نفسَه فيه[1].

العارض اصطلاحا: ورد مصطلح العارض عند النحاة القدامى وجاء مرادفا لمصطلح العدول أو الترك، إذ يقول سيبويه تحت باب **(هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض):** "اعلم أنّهم ممّا يحذفون من الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطاً"[2] .

وتحدّث ابن جنّي عنه باستفاضة وسمّاه: التغيير والتحوّل، وذلك تحت باب: **(في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)**، وباب **(في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول)**[3].

وعرفّه الرمّاني بقوله: "هو المارّ على طريق النادر"[4].

1ـ ينظر: لسان العرب، لابن منظور،165/7، مادة (عرض)، والصحاح، للجوهري، 1182/3، مادة (عرض).
2 ـ الكتاب، لسيبويه، 25/1.
3 ـ الخصائص، لابن جني، 295/1، و459/2.
4 ـ ينظر: الحدود في علم النحو، للرماني، 73/1.

وقد عرّف تمّام حسّان العوارض بقوله: "هي الأمور التي تعرض للتركيب الأصلي للجملة ليخرج عن المألوف، فالخروج عن أصل الحرف أو الكلمة أو الجملة بالحذف أو الزيادة أو بالإضمار يعدّ من عوارض التركيب" [1].

العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي: هناك علاقة بينهما، وهي: أنّ العارض يمنع من الإعلال والإبدال ونحوهما عند أغلب العرب، ولعل أقرب المعاني اللغوية للمعنى الاصطلاحي ما صرّح به الأزهري وهو أن العارض كل مانع يمنعك من شغل وغيره من الأمراض، وورد فيه أيضا: جعلتُ فلانا عرضة لكذا وكذا، أي: نصبته له، وهذا قريب ممّا قاله النحويون، لأنّه إذا نصبت، فقد صار معترضا مانعا[2]، ومن هنا لا يعتدّ به، وإن اعتدّ به فيكون الكلام على خلاف المطرد، وفيه شيء من التكلّف مع تسامح في الإعلال والإبدال.

المطلب الثاني: المسائل التي لم يعتد بالعارض معها:

- **عدم الاعتداد بعروض الفتحة في (يسع ويضع) وحذف الواو الواقعة فاء في الكلمة واوية المثال**، حيث حذفت الواو منها ولم يعتدّ بالعارض، لأنّ الأصل فيها الكسر والفتح لحرف الحلق [3].

ومثّل ابن السرّاج لذلك بالفعلين (يَسَعُ ويَطَأُ)، وذكر سبب الفتح فيهما أَنهُما من باب (فَعِلَ يَفْعِلُ)، ففتَحوا للهمزةِ والعينِ كما قالوا: (نَفْزَعُ ويَقرأُ)، فلمّا جاءت علَى مثالِ ما (فَعَلَ) منهُ مفتوحٌ لَم يكسروا[4].

واستفهم العكبري عن استثقال الضمّات إذا قيلَ: يُولَد، فأثبَتُوها مع اجتماعِ الضمّةِ والواوِ إذا انفتحَ ما بعدَها؟ مجيباً بأنّه لا تَنَافُر بين المُتَجانِسات، بلْ بينَ المتضادّات، ولذلكَ لم يحْذِفوا الياءَ إذا وقعتْ بين ياءٍ وكسرة نحو: يَسَرَ يَيْسِرُ، ويَمَن يَيْمِنُ، ويَئِسَ يَيْئَسُ، وقد قال

1 ـ البيان في روائع القرآن، لتمام حسان، 33.

2 ـ تهذيب اللغة، للأزهري، 289/1.

3 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 87/3

4 ـ ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 156/3 .

بعضهم: (يَئِسُ) بياءٍ واحدةٍ بعدها همزةٌ، وذلك شاذٌّ، شَبَّهوا الياءَ فيه بالواوِ، بسبب الهمزة[1].

- عدم الاعتداد بعروض حركة الواو والياء في (أَوَدّ وأَيَلّ) وعدم قلبهما ألفا وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض، لأنّ التخفيف بالآخر أولى، ولوهنها تقف عن التأثير لأدنى عارض[2].

و(أَوَدُّ) بفتح الهمزة والواو إمّا مضارع (ودِدْتُ الشيء، إذا تمنّيته)، وقيل: الماضي منه (ودَدْتُ) والمضارع منه (يَوَدُّ) لا غير، وإما أن يكون أفعل تفضيل منه، وإن كانت الواو مضمومة، فهو جمع قلة لـ(ودّ) (مثلث الواو) بمعنى (المودّة والحبّ) على وزن أفعل، وأصله أوْدَد فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله، ثمّ أدغم[3] .

و(أَيَلّ) بفتح الهمزة والياء يحتمل أن يكون مضارع (يلِلَت): إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى داخل الفم، من باب فرح، ويحتمل أيضا أن يكون صفة مشبهة من ذلك، والأنثى (يلّاء) فنقلت حركة أوّل المثلين إلى الساكن قبله، ثمّ أدغم [4].

- عدم الاعتداد بعروض اجتماع المثلين في مثل قوله ـ تعالى ـ:﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ﴾[5]، وقوله ـ سبحانه ـ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[6] وعدم إدغامهما لمجرّد المدّ، لأنّه وقع في كلمتين، وهو بعرض الزوال، وكذلك الحال بالنسبة لكلمة (ديوان واجليواذ) امتنع الإدغام فيهما على الرغم من كونهما كلمة واحدة، لأنّ القلب فيهما عارض على غير القياس ويزول بالتصغير والجمع فيقال فيهما: دواوين ودويوين، وفي اجليواذ: اجلوّذ[7].

وقد بيّن ابن جني سبب صحة الواو في(ديوان) وعدم القلب ـ وإن كانت قبلها ياء ساكنة ـ، لأنّ الياء غير لازمة، إنما هي بدل من واو: "دِوَّان"، وهكذا أصله، فَجَرَت الياء في (ديوان) في أنّها غير لازمة مجرى الواو في (سُوِير)؛ لأنها غير لازمة، فلم تقلب هذه كما لم تقلب

---

1 ـ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 354/2.

2 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 95/3 .

3 ـ ينظر: لسان العرب، لابن منظور، 453/3، مادة (ودد) .

4 ينظر: الصحاح، للجوهري، 1857/5، مادة (يلل) .

5 ـ سورة يوسف: من الآية (71) .

6 ـ سورة إبراهيم: من الآية (18).

7 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 96/3 .

هذه[1]، فأبدلت تخفيفا، ولهذا قالوا: (دواوين) لمّا زالت الكسرة من قبل الواو. على أنّ بعضهم قد قال: (دياوين)، فأقرّ الياء بحالها، وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها، وأجرى غير اللازم مُجرى اللازم، وقد كان سبيله إذا أجراها مُجرى الياء اللازمة أن يقول: (ديّان) إلا أنه كره تضعيف الياء كما كره الأول تكرير الواو، قال الشاعر[2]:

..... دَياوين تُشَقَّقُ بالمِدادِ

وكذلك لم تقلب الواو الآخرة في (اجليواذ)، وإن كانت قبلها ياء ساكنة ياءً، فيقال: (اجلياذ) من قبل أنّ قلب الأولى منهما عارض، ليس بلازم ولا واجب، فجرى ذلك مَجرى ياء ديوان في أنه لم تقلب لها الواو الآخرة، فيقولوا: (ديان) إذ لم تكن الأولى لازمة ولا واجبة، وإنما قلبت لضرب من التخفيف [3].

المطلب الثالث: المسائل التي اعتدّ معها بالعارض:

- الاعتداد بعروض ياء النسبة في الكلمة المشتملة على واوين مجتمعتين وعدم قلب واوها همزة، نحو: طووي، والقياس فيه جواز قلب الواو الأولى همزة، لكن لمّا كان ذلك الاجتماع بياء النسبة وهي عارضة كالعدم، صار الاجتماع كلا اجتماع[4]، وهذا بخلاف ما ثانيه واو مشددة قبل النسب كـ(دوّ) للفلاة الواسعة، فلا يغير، بل يقال: (دَوِيّ) بالإدغام [5].

وهذه الكلمة مشتقة من الطَّوَى، وهو الجوع، وخمص البطن، ومنه قولهم: رجل طيّان إذا لم يأكل شيئاً، وقد: طَوِيَ يَطْوَى: طَوًى، وإذا تعهد ذلك قيل: طَوَى يَطْوِي[6] .

والمقرّر عند الصرفيين أنّه إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في (حَيّ): حَيَوِيّ، فتَحْتَ ثانيه فقَلَبْتَ الياء

1 ـ ينظر: المنصف، لابن جني، 31/2.

2 ـ هذا عجز بيت من الوافر وصدره: عَدانِي أَنْ أَزورَكِ أُمَّ عَمْرٍو، ورد بلا نسبة في: الخصائص، لابن جني، 158/3، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، 735/2، والمحكم، لابن سيده، 436/9.

3 ـ ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، 586/2 .

4 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 78/3 ، حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، 181/3 .

5 ـ المصدر نفسه، 181/3.

6 ـ المخصص، لابن سيده، 453/1.

الأخيرة ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ قلَبْتَهَا واواً لأجل ياء النسب، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددْتَه إلى أصله: فتقول في (طي): طَوَوِيّ، لأنه من طويت[1]، بلا إدغام، لوجوب فتح ثانيه، وتحريكُه بالفتح أمر عارض لأجل النسب، ولأنّ اجتماع المثلين فيه عارض[2].

وصورته عند النسب إلى (طيّ) أن ينظر إلى أصله وهو(طَوْيٌّ)، لأنَّه مصدر: (طويت)، فتقلبُ الواو ياءً إذ كانت ساكنة تليها ياء، فيقال فيها: طَيْوِي، فلمّا حركَتْ ووليتها واوٌ عادت إلى أصلها فيقال فيها: (طَوَوِي)، ولم تقلب الياء والواو هنا ألفين حين حُرِّكَا وانفتح ما قبلهما، لئلا يتوالى إعلالان، إذ لابدّ من انقلاب الثانية واواً[3].

- الاعتداد بعروض انقلاب الياء عن الهمزة، وجواز قلبها تاء، وإدغامها في تاءِ الافتعال في (اتّمن)[4].

معنى (اتّمن) جُعل أمينا وثقة، والأمانة نقيض الخيانة، لأنه يؤمن أذاه، وقد: أَمِنَه، وأَمَّنَه، وائتمنه، واتّمَنَه، عن ثعلب، وهي نادرة [5].

و(أَمِن) على وزن فَعِل مهموز الفاء، وعند نقله إلى صيغة افتعل يصير ائتمن، فالهمزة الأولى همزة وصل والثانية قطع، وهي فاء الكلمة ساكنة، والتاء زائدة في صيغة افتعل.

فلمّا وقعت الهمزة الثانية ساكنة بعد كسرة همزة الوصل أبدلت ياء، فصار اِيتَمَنَ، فالياء هنا عارضة ليست بأصل، وإنّما هي مبدلة من الهمزة تخفيفاً، ولمّا كانت الهمزة حرفاً شديداً بعيد المخرج سلكت العرب في تخفيفه مسالك منها:

- إبدالها حرف علّة من جنس حركتها، فإذا كان ما قبلها مكسورا أبدلت ياءً كما مثّل، وإذا كان ما قبلها مفتوحا كما في (رَأْس) أبدلت ألفاً، وإذا كان ما قبلها مضموما كما في (لُؤْم) أبدلت واواً.

---

1 ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/2.

2 ـ حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، 181/3.

3 ـ ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، 101، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 1451/3.

4 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 83/3 .

5 ـ ينظر: المحكم، لابن سيده، 493/10، مادة (أمن)، ولسان العرب، لابن منظور، 13/ 21، مادة (أمن).

فيقال فيها (ايْتُمن)، فيتركون إبدال يائها تاء، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، ولا يلتفتون إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواوا، فيقولون: ايتمن، ياتمن فهو موتمن، ولا يقولون: يوتمن؛ استثقالا للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة، وهذا عندهم قياس مطّرد، وهي لغة لأهل الحجاز[1]، ومنه رواية ورش والسوسي: ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ايْتُمِنَ﴾[2]، فالياء في اللفظ (الذي ايتمن) هي فاء الفعل من (أؤتمن)، وياء (الذي) حذفت؛ لالتقاء الساكنين هذا في حالة الوصل[3]، أمّا في حالة الوقف على (الذي) والابتداء بما بعدها؛ فيقال: اُوتُمِنَ ـ بهمزةٍ مضمومة بعدَها واو ساكنة ـ؛ وذلك لأنَّ أصلَه (أُأْتُمِنَ)، مثل اقْتُدِرَ بهمزتين: الأولى للوصلِ والثانيةُ فاءُ الكلمة، وإذا وقعَتِ الثانيةُ ساكنةً بعد أخرى مثلِها مضمومةً وجب قَلْب الثانيةُ لمجانِسِ حركةِ الأولى، فيقال: (أُوْتُمِنَ)[4].

- وحكى الجرمي أنّ من العرب من يقول (اؤتمن) بالهمز[5]، وهو غريب عند المرادي والأشموني[6]، ومنه رواية حمزة وعاصم﴿الذي اؤتُمِن﴾ـ بإشمام الهمزةِ الضمَّ في حالة الوصل وهو ما ضعّفه ابن مجاهد؛ لأنها ألف وصل دخلت على ألف أصل[7]، كما ضعّفها بعضهم؛ لأنّها همزة وصل تسقط في الدرج، فنَقْلُ الحركة عنها محال، كما أنّ إشمامها يأتي على خلاف كلام العرب؛ لأنّهم إنّما ينقلون حركة الحرف إلى ما قبله، لا إلى ما بعده ، وهذا نقل إلى ما بعده، فكان على خلاف كلام العرب[8] .

- ومنهم من يبدل الياء المبدلة عن الهمزة فيه تاء ثمّ يدغمها في تاء الافتعال، فاعتدّ هنا بعروض قلب الياء المبدلة من الهمزة تاء وأدغمها في تاء الافتعال، وجُعل ذلك من الشاذّ عند بعض النحاة، ومنه قراءة عاصم في شاذّه ﴿الَّذِي اتُّمِنَ﴾ [9].

---

1 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 83/3 .

2 ـ سورة البقرة: الآية(283).

3 ـينظر: البيان في غريب القرآن، لابن الأنباري، 184/1 .

4 ـ ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي، 688/1.

5 ـ ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان، 310/1 .

6 ـ ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 262/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 138/2.

7 ـ ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، 105، والسبعة في القراءات، لابن مجاهد، 194.

8 ـ ينظر: البيان في غريب القرآن، لابن الأنباري، 1/ 185.

9 ـ ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 138/2 .

قال ابن سيده: "وأجود اللغتين فيها الهمز، كأن يقول: ائتمن"[1]، وقال الأشموني: "واللغة الفصيحة في ذلك كلّه عدم الإبدال، وإلا توالى إعلالان"[2]، حيث إنّ الياء بدل من الهمزة وليست أصلية .

وذهب أبو حيّان إلى أنّ القياس والفصيح فيه إبدال الهمزة الواقعة فاءً إلى ياء وإقرارها، وهذا بخلاف ما إذا كانت فاؤه واواً أو ياء فإنّ الفصيح إبدالها تاءً، وإدغامها في تاء الافتعال مثل: (اتّصل واتّسر) من الوصل واليسر، كما يجوز عدم إقرارها بإبدالها تاءً وإدغامها في تاء الافتعال، فيقال (اتّمن) مثل:(اتّخذ)[3]، لكن خرّج الفارسي مسألة اتّخذ على أنّ التاء الأولى أصلية، يقال: تخذ ـ بكسر الخاء ـ بمعنى أخذ مثل اتّبع مبنياً من(تَبِعَ) ومنه قراءة: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[4]، في قراءة من قرأ ذلك، وأنشد[5]:

وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِها * نَسِيفاً كأُفْحُوصِ القَطاةِ المُطرِّقِ**

ويرى المرادي أنّ هذا الإبدال ليس بلغة، فلا يصحّ القياس عليه، على الرغم من النقل عن البغاددة بتجويزه، واحتجّ بقول بعضهم: هي لغة رديئة، متنازع في صحة نقلها، وإن صحت، فإنما سمعت من قوم غير فصحاء، لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأئمة المتقدّمون العارفون بالصيغة وتحري النقل[6].

وذهب بعض المتأخرين إلى أنّ (اتّخذ) مما أبدلت فاؤه تاءً على اللغة الفصحى، لأنّ فيه لغة، وهي (وخذ) بالواو[7]، قال المرادي: "وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أنّ بناءه عليها أحسن، لأنهم نصّوا على أن (اتّمن) لغة رديئة" [8].

---

1 ـ المحكم، لابن سيده ، 10/ 493، مادة (أمن) .

2 ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 138/2 .

3 ـ تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، 372/2 .

4 ـ سورة الكهف: من الآية (77)، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: حجة القراءات، 125/1.

5 ـ البيت من الطويل نسب إلى الممزق العبدي في الخصائص، لابن جني، 91/5، والمحكم، لابن سيده، 160/3، وبلا نسبة في توضيح المقاصد، للمرادي، 1617/3.

6 ـ ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1617/3.

7 ـ ينظر: المصدر نفسه، 1620/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 138/2 .

8 ـ توضيح المقاصد، للمرادي، 1620/3 .

- **الاعتداد بعروض نقل حركة الهمزة وهي الضمّة، إلى لام التعريف، وجواز إدغام التنوين فيها في: (عاد لؤلى)**، حيث إنّ مذهب الكوفية في أولى، أنّ أصله عندهم وُؤْلى، ثم وُولى، ثم أُولى، وعلى مذهبهم قراءة قالون ﴿عَادَ لُّؤْلَى﴾[1]بالهمزة عند نقل حركة همزة (أولى) إلى لام التعريف، وردّ المازني على الخليل بأنّ الواو في مثله عارضة غير لازمة، إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب، فقال: يجوز(أوى) و(ووى)؛ لضمة الواو، لا لاجتماع الواوين، كما في وجوه وأُجوه وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شيء وجب قلب الأولى همزة سواء كانت الثانية مدّة كما في (الأولى) عند البصرية وأصله (وولى)، أو غير مدّة كالأول عندهم[2].

أمّا (أوّل)؛ فمذهب البصريين أنه (أفعل)، ثمّ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنّه من تركيب (وول)، ولم يستعمل هذا التركيب إلا في (أول) ومتصرفاته، وقال بعضهم: أصله (أَوْأَلَ) من: (وأل)، أي: نجا، لأنّ النجاة في السبق، ففاؤُه واوٌ وعينُه همزةٌ، خُفِّفَن بأَنْ قُلِبَتِ الهمزةُ واواً، وأُدْغِم فيها الواوُ فصار أوَّل، وهذا ليسَ بقياس تخفيفه، بل قياسُه أن تُلْقى حركةُ الهمزةِ على الواو الساكنة، وتُحْذَفُ الهمزةُ، ولكنهم شَبَّهُوه بخَطِيَّة، والجمع، (اَوائل وأَوالي) أيضاً على القلب، وقيل: أصله (أَأْوَل) بهمزتين الأولى زائدةٌ والثانيةُ فاؤُه، ثمّ قُلِب فأُخِّرَتِ الفاءُ بعد العين فصار(أَوْأَل) بوزن: أَعْفَل، ثمّ فُعِلَ به ما فُعِل في الوجهِ الذي قبلَه من القلب والإدغامِ، ومعناه على هذا مأخوذ من قولهم: آل، أي: رجع، لأنّ كل شيء يرجع إلى أوله، فهو (أفعل) بمعنى المفعول، كأشهر، فقلبت في الوجهين الهمزة واوا قلبا شاذا، وقال الكوفيون: هو فوعل من وأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: فوعل، من تركيب: (وول)، فقلبت الواو الأولى همزة[3].

وفي قراءتها بالاعتداد بالنقل وعدمه مذهبان هما[4]: **المذهب الأول:** قراءتها على الأصل: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾، بالتنوين مكسورا وسكون اللام وتحقيق الهمزة بعدها هذا في

1 ـ سورة النجم/ من الآية(50) .

2 ـ ينظر: المنصف، لابن جني، 246/2، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 77/3.

3 ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية، 490/3، وهمع الهوامع، للسيوطي، 302/2 .

4 ـ ينظر: الحجة للقراء السبعة، للفارسي، 8/1، والدر المصون، للسمين الحلبي، 215.

حالة الوصل. أمّا في الوقف على عاداً والابتداء بالأولى؛ فقياسهم أن يقولوا: (الأولى) بهمزة الوصل وسكون اللام وتحقيق الهمزة، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر والكوفيين.

وتوجيه قراءتهم: أنّ عاد يجوز صرفها على أنّها اسم للحيّ، ومنعها على أنّها اسم للقبيلة، وهو مؤنث ثلاثي مثل (هند) فيجوز صرفه ومنعه، فصرفَها أولاً، ومَنَعَها ثانياً، ولَم يَنْقُلوا حركةَ الهمزةِ إلى لام التعريف فالتقى ساكنان، فكسروا التنوينَ؛ لالتقائِهما على ما هو المعروفُ من اللغتين، وحذفوا همزةَ الوصلِ من الأُولى؛ للاستغناءِ عنها بحركة التنوين وَصْلاً، فإذا ابتدَؤوا بها؛ احتاجُوا إلى همزة الوصل فأَتَوْا بها فقالوا: (الأُولى) كنظيرِها من هَمَزاتِ الوصلِ، وعليه فلا إشكال في هذه القراءة، ومن ثمّ اختارها الجَمُّ الغَفيرُ[1].

المذهب الثاني: نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها وإدغام التنوين في اللام هذا في حالة الوصل. أمّا في الابتداء بالأولى؛ فله ثلاثة أوجه:

1/ **الْوْلى** بهمزة وصل ثمّ بلام مضمومة ثمّ بهمزة ساكنة، وهنا عدم الاعتداد معتبر، وهو اللغة العالية.

2/ **لُوْلى** بلام مضمومة ثمّ بهمزة ساكنة مع حذف همزة الوصل، وهنا الاعتداد معتبر.

3/ **الْأُولى** بهمزةِ الوصلِ وسكونِ اللامِ وتحقيقِ الهمزة كابتداء ابن كثير ومن معه، وهي قراءة نافع وأبي عمرو.

وتوجيه قراءتهما: عدم الاعتدادُ بحركةِ النقل؛ وذلك أنَّ مِنَ العربِ مَنْ إذا نَقَل حركة الهمزةِ إلى ساكنٍ قبلَها كلامِ التعريفِ عامَلَها معاملَتَها ساكنةً، ولا يَعْتَدُّ بحركةِ النقلِ، فيكسرُ الساكَنَ الواقعَ قبلَها، ولا يُدْغِم فيها التنوينَ، ويأتي قبلها بهمزةِ الوصلِ فيقول: لم يَذْهَبِ لَحْمَرُ، ورأيت زياداً لَعْجَم، من غيرِ إدغام التنوينِ، والَحْمَرُ والَعْجَمُ بهمزة الوصلِ؛ لأنّ اللامَ في حكمِ السكونِ، وهذه هي اللغةُ المشهورة [2].

1 ـ ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، 215/13.

2 ـ ينظر: الحجة للقراء السبعة، للفارسي، 8/1، والدر المصون، للسمين الحلبي، 216/13 .

ومنهم مَنْ يَعْتَدُّ بها، فلا يكسِر الساكنَ الأولَ، ولا يأتي بهمزةِ الوصلِ، ويُدْغم التنوين في لام التعريف، فيقولُ: لم يَذْهَبْ لَحْمر بسكون الباء، ولَحْمَرُ ولَعْجَمُ من غيرِ همزٍ، وزيادُ لّعجم بتشديدِ اللامِ، وعلى هذه اللغةِ جاءَتْ هذه القراءةُ [1].

وقد عاب هذه القراءة المازني، ذهاباً منه أنّها شاذّة جاءت على لغة قليلة عن العرب، لأنّه أدغم النون من التنوين في لام المعرفة، واللام إنّما تحرّكت بحركة الهمزة، وهي حركة عارضة وليست بلازمة، واستدلّ على ذلك بأنّه لو طُرِحَت حركة الهمزة على اللام من قولهم: (أَلَحْمَر)؛ لم تحذف ألف الوصل؛ لأنّها ليست لازمة؛ على الرغم من إشارته إلى النقل عنهم: (هذا لَحْمَرُ) قد جاء فيحذف ألف الوصل لحركة اللام[2]، وقياسها حال ثبوتها رواية عنده كقياس قول الشاعر[3]:

أَحَبُّ المُؤْقِدِيْنَ إليَّ موسى ....

لأنّ من العرب من يبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة، فيقول (مؤْقِن) و(مؤْقِد)، وليس هكذا (أنبأْ)، ("بَرَأَ) عنده؛ لأنّ الهمزة فيهما من الكثرة بحيث لا خفاء به؛ فلذلك لم يقس"عاد لوْلى"عليه؛ لشذوذه[4].

كما عابها المبرّد مفرّقاً بينها وبين ما أجازه الأخفش من قول بعض العرب: اِسَلْ زيدا؛ لأَنَّ السين عنده ساكنة والحركة للهمزة، بأنَّ السين متصرّفة كسائر الحروف وأَلف الوصل لا أَصل لها، فمتى وُجد السبيل إِلى إِسقاطها؛ سقطت، واللام مبنيَّة على السكون لا موضعَ لها غيرُه فأَمرها مختلف، ولذلك لحقتها أَلف الوصل مفتوحة، مخالفة لسائر الأَلفات [5].

وأقرّها ابن جنّي، فنصّ على أنّ هذه القراءة من إجراء غير اللازم مُجرى اللازم، وذلك كثير عنده، واستشهد لذلك بما حكاه المازني عن العرب، وهو قولهم: (فيها لَحَمر) بالاعتداد. و(الَحمر) بعدم الاعتداد مرجعاً إيّاها إلى هذه اللغة، وهي قولك مبتدئا: لولى؛ لأنّ الحركة

---

1 ـ ينظر: الحجة للقراء السبعة، للفارسي، 1/ 8، والبيان في غريب القرآن، لابن الأنباري، 185/2، والدر المصون، للسمين الحلبي، 13/ 216.

2 ـ ينظر: الحجة للقراء السبعة، للفارسي، 8/4 .

3 ـ هذا صدر بيت من الوافر وعجزه: وجَعْدَةُ إذ أضاءَهُما الوَقودُ، وورد بلا نسبة في سر صناعة الإعراب، لابن جني، 79/1، والدر المصون، للسمين الحلبي، 68/1،.

4 ـ ينظر: المنصف، لابن جنّي، 203/2 .

5 ـ ينظر: المقتضب، للمبرد، 254/1 .

على هذا في اللام أثبت منها على قول من قال: الحمر، وإن كان حملها أيضا على هذا جائزا؛ لأنّ الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرّك فقد أدغم أيضا في الساكن[1]، وجعلها العكبري من إجراء العارض كاللازم؛ لأنّه منقول عن لازم[2]، كما أقرّها السمين الحلبي؛ لثبوتها لغةً وقراءةً، وإن كان غيرها أفصح منها[3].

- الاعتداد بعروض حركة الواو والياء الواقعتين في الطرف بعد ألف زائدة في (راي وثاي)، وجواز قلبهما ألفا؛ لانقلابها عن حرف أصلي[4].

(الراي) اسم جنس جمعي واحده راية وهو العلم[5]، وقد اختلف العلماء في أصلها ووزنها، فذهب الخليل إلى أنّ أصله رَيِيَة(بوزن: شَجَرَة) قلبت العين ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام، فيقال رياة؛ لأنّ اللام طرف، وهي أولى بالإعلال والتغيير، وقال قوم: أصل (راية) (ريية) كشجرة أيضا، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس، فصار (رياة) مثل حياة، ثم قدمت اللام على العين فصار (راية)، فوزنها على الأول (فعلة) وعلى الثاني (فلعة) (بفتحات فيهما)، وقال قوم: أصلها (رُيَية) بوزن (سُمَرة) ثم أعلّت العين ألفا على خلاف القياس، ووزنها فعُلة (بفتح فضم)، وقيل: أصلها (رَوْيَة) أو (رَوَيَة) (كتمرة في الأول وكشجرة في الثاني)، ثمّ أعلّت العين على خلاف القياس، وقال الفراء: أصلها رَيَّة كحَيَّة، ثم قلبت العين ألفا؛ لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها في (طائي) و(ياجل)، وقال الكسائي: أصلها رَايِية على مثال (ضاربة)، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما، فحذفت الأخيرة؛ تخفيفاً، فزنتها فاعة[6].

و(الثاي) اسم جنس جمعي واحده ثاية، وهي حِجارَةٌ تُرْفَعُ باللَّيلِ، فتكُونُ عَلامَةً للرّاعِي إذا رَجَعَ إلى الغَنَمِ لَيْلاً يَهْتَدِي بها، وهي أَخْفَضُ عَلَمٍ يكونُ بقَدْرِ قِعْدَةِ الإنْسانِ، وأصلها (ثوى) لا ثيي، لأنّ باب(طوى) أكثر من باب (حَيِي)، وكان مقتضى القياس أن

---

1 ـ ينظر: الخصائص، لابن جني، 3/90ـ91 .

2 ـ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 2/445 .

3 ـ ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، 1/5047 .

4 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 3/177 .

5 ـ ينظر: المخصص، لابن سيده، 5/180، والمحكم، لابن سيده، 10/ 275.

6 ـ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 2/ 423، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 2/51، و3/118 وشرح التصريح على التوضيح، للأزهري، 2/732،.

تقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ ولأنّ الإعلال باللام أولى كما فعلوا في (النوى) و(الحيا)، ولكنّهم أعلّوا العين بقلبها ألفا على خلاف مقتضى القياس، فصار(ثايا)[1].

قال المازني: وكذلك إن حذفت الهاء من (ثاية، وطاية، وراية لا يهمز كوجودها)؛ فقلت: "ثاي، وراي، وطاي"[2]، ومن ذلك قول الراجز[3]:

..... رايٌ إذا أَورده الطعْنُ صَدَرْ

ويرى ابن جنّي أنّه لا فرق بين كون الهاء فيها، وألا تكون؛ لأنه متى هُمزت الياء أعلّت العين واللام، وهذا قبيح ـ كانت الهاء أو لم تكن![4].

- **الاعتداد بعروض تاء الوحدة في (عباءة وعظاءة وصلاءة)، وجواز قلب يائها همزة،** فإنّها وإن كانت التاء فيها للوحدة كما في (استقاءة واصطفاءة)؛ لكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة، فعروضها ظاهر، بخلاف اسم العين، فإنّ ما يكون الفرق بين مفرده وجنسه بالتاء(منه) سماعي قليل، مثل: تمرة، وتفاحة، فجاز الهمزة في الأسماء الثلاثة؛ نظراً إلى عدم لزوم التاء في الجنس، وجاز الياء؛ لأنّ الأصل لزوم التاء؛ إذ ليست قياسية، فصارت كتاء (النقاوة والنهاية)[5].

والعباءَة والعَبَايَة ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار، والجمع: عَبَاء، وقيل: أَعْبِيَةٌ، وقيل: عباءات [6].

والعظاءَة والعظايَة مفرد العظاء، وهي دويبة أكبر من الوزغة[7] قال الزبيدي: "والعَظاءَةُ لُغَةٌ فيه لأَهْلِ العاليَةِ، والأُولى(يشير بها إلى العظاية بلا همز) لُغَةُ تمِيمٍ"[8].

---

1 ـ المحكم، لابن سيده، 224/10، مادة (ثوى)، ولسان العرب، لابن منظور، 125/14، مادة (ثوا)، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 118/3.

2 ـ المنصف، لابن جني، 144/2.

3 ـ هذا عجز بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، وصدره: وخَطَرَتْ أيْدِي الكُماةِ وخَطَر. ينظر: الخصائص، لابن جني، 268/1، والمخصص، لابن سيده، 180/5.

4 ـ المنصف، لابن جني، 144/2.

5 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 176/3 .

6 ـ ينظر: الصحاح، للجوهري، 2413/6، مادة (عبي)، ولسان العرب، لابن منظور، 26/15، مادة (عبا).

7 ـ الصحاح، للجوهري، 3431/6، مادة (عظا)، ولسان العرب، لابن منظور، 71/15، مادة (عظي) .

8 ـ تاج العروس، للزبيدي، 67/39، مادة (عظي).

وأصل (عظاية) (عَظايٌ) وقعت الياء طرفا فقلبت ألفا، ثمّ قالوا: (عَظايَة)، فجعلوه ياء؛ لأنّه لما اتّصل به حرف التأنيث ولم يقع الإعراب على الياء صارَت كأنها في وسط الكلمة [1].

والصلاية والصَّلاءةُ مُدُقُّ الطِّيبِ، والجمع صُلِيٌّ وَصِلِيٌّ[2].

وسأل سيبويه الخليل عن همزها وإن لم يكن حرفُ العلة فيها طَرَفاً؟ فأجابه بأنّهم جاؤوا بالواحد على قولهم في الجمع: (صَلاء وعَظاء وعَباء)، وأمّا من قال بعدم همزها، فإنه لم يجئ بالواحد على (الصلاء والعباء والعظاء)، كما أنّه إذا قال: خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام المفصّل[3].

ويرى ابن جني أنّ القياس أن يقتصر فيها على التصحيح دون الإعلال، كما فُعل في (نهاية وشقاوة)، وسبب ذلك أنّ الهاء لحقت آخر الكلمة وجرى الإعراب عليها، وقويت الياء لبعدها عن الطرف، وعقد مقارنة علّل من خلالها سبب بناء الواحد(الأصل)وهو (عظاءة) على الجمع(الفرع)وهو (عظاء) عند الخليل في قوله: إنّهم إنّما بنوا الواحد على الجمع، فلمّا كانوا يقولون: (عباء)، فيلزمهم إعلال الياء؛ لوقوعها طرفا، فأدخلوا الهاء وقد انقلبت الياء حينئذ همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها[4] وقد عيب على الفراء عندما بنى الأصل وهو بناء الفعل الماضي على الفتح على الفرع وهو كونه محمولا على التثنية، فقيل: (ضربَ) لقولهم (ضربَا) خلص من خلالها إلى وجود مقاربة بين الواحد والجمع من وجهين:

1/أنّ الواحد يشبه الجمع أكثر من المثنّى فيعرب الواحد إعراب الجمع في مثل: قَصْر وقصور في حين تختلف علامة الإعراب بين الواحد والمثنّى، فتقول: (قصران وقصرين).

2/أنّ الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع؛ لأنّه قد يكون جمعٌ أكثرَ من جمع، كما يكون الواحدُ مخالفا للواحد في أشياء كثيرة، ولا تجد ذلك في المثنّى؛ لأنه إذا ثنّيت، فإنّه

1 ـ ينظر: المخصص، لابن سيده، 203/4.

2 ـينظر: لسان العرب، لابن منظور،464/14، مادة (صلا) .

3 ـ ينظر: الكتاب، لسيبويه، 387/4، ولسان العرب، لابن منظور. 71/15، مادة (عظي).

4 ـ ينظر: سرّ صناعة الإعراب، لابن جني، 94/1ـ95 ، والمحكم، لابن سيده، 260/2 .

تنتظم التثنية في سياق عدد معيّن، إلا أن يراد بها أكثر من اثنين في بعض المواضع وذلك قليل مقارنة بالجمع بنوعيه القليل والكثير[1] .

وجعل المرادي هذا الإبدال مستصحباً مع هاء التأنيث العارضة نحو: "بنَّاء وبناءة"، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال، نحو: هداية، وسقاية، لأنّ الكلمة بُنيت على التاء، أي: أنّها لم تُبْنَ على مذكر[2].

وأجاز ابن مالك التصحيح مع العارضة والإبدال مع اللازمة، كقولهم في المثل: "اسْقِ رَقَاشِ فإنها سقَّاية"[3]، لأنه لما كان مثلا ـ والأمثال لا تغير ـ أشبه ما بُني على هاء التأنيث كهداية، فجرى مَجْراه، ومنهم من يقول: "فإنها سَقّاءة" ـ بالهمز ـ كحاله في غير المثل[4].

الاعتداد بعروض ضمّة الطاء في خطوات في حالة الجمع، وعدم قلب واوها ياء، لأنّ الضمّة فيها لازمة، بخلاف الألف والتاء، فإنّها غير لازمة كما تغازية ويجوز إسكانها بالنظر إلى المفرد [5].

ويشترط في الجمع على (فُعْلة) بالتاء شروط، أهمها:

الأول: أن يكون سالم العين. الثاني: أن يكون ثلاثياً. الثالث: أن يكون اسماً. الرابع: أن يكون ساكن العين. الخامس: أن يكون مؤنثاً[6].

وما كان على (فُعْلَة) ففي جمعه بالتاء ثلاث لغات: الإتباع، أي إتباع سكون العين لحركة الفاء وهو لغة هذيل[7]، وقيل: الحجاز[8]، والعدول عن ضمة العين إلى فتحها، والسكون هربا من اجتماع الضمتين، كغُرفة وغُرُفات، وغُرَفات، وغُرْفات[9].

---

1 ـ ينظر: سرّ صناعة الإعراب، لابن جني، 95/1.

2 ـ ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1566/3 .

3 ـ المثل بلا نسبة، ويضرب مثلا للتكافؤ في الأفعال. ينظر: جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، 56/1 .

4 ـ ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، 612 .

5 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 3/ 169 .

6 ـ ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 437/1 .

7 ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية، 1370/1 .

8 ـ ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي،185.

9 ـ ينظر: المقتضب، للمبرد، 190/2، والمحتسب، لابن جني، 171/2 .

ومفرد خطوات "خُطْوَة كغُرْفَة"، ولو قدرت الطاء مضمومة فيها؛ للزم أن يقال: إذا بنيت على التذكير"خُطَيَة"، فتُبْدل الضمة كسرة، فتصير الواو ياء؛ إذ التقدير فيها: "خُطُوا"، وقعت الواو طرفا فأبدلت ياء، وكسر ما قبلها فتصير (خطي)، ولكن لما جيء بعلامة التأنيث في الجمع (وهي الألف والتاء)، وبنيت الكلمة عليها؛ صارت الواو حشوا لا طرفا، فصحت كما صحت في"عُنْفُوان، وأُرْجُوان"؛ لأنّ الكلمة مبنية على الألف والنون، وكذلك: "عَرْقُوَة، ورَمْيُوَة"، لمّا بنيتا على الهاء صارت الواو حشوا، فصحت[1].

وعلل الصرفيون لعدم القلب بأنّ العرب لم يجمعوا (فُعُلَ)، ولاَ فُعُلةً علَى(فُعُلٍ)، وإنّما عرضت هذه الحركة في الجمع؛ لأنّ الواحدة (خُطْوَةٌ) نَخُطوةٌ نظيرُ (فُعْلَةٍ) التي لا مذكر لها، ومن قال: (خُطُوات) بالتثقيل في الجمع؛ فإنّ قياس ذلك أن يقول في (كُلْية): كُلُوات؛ لأنّ الياء انضم ما قبلها، وهو موضع تثبت فيه الواو؛ لأنّها غير طرف، ولكنّهم لم يتكلموا إلا بكُلْيات مخففة؛ فرارا من أن يصيروا إلى ما يستثقلون؛ ولكنه لا بأس بأن يقال في (مِدْيَةٍ: مدِياتٌ)، كما قيل في خطوة: خطوات؛ لأن الياء مع الكسرة، والواو مع الضمة [2].

وجعله المبرّد بمنزلة ما يجوز في أخواتها دون تفضيل لواحدة على أخرى، واستشهد لها بقراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[3]، وبقول الشاعر[4]:

وَلَما رأوْنا بادياً رُكُباتُنا على مَوطنٍ لا تَخْلُطُ الجِدّ بالهَزَلِ

ينشدون: ركباتنا وركباتنا[5].

واختار ابن جني في (خطوات) لغة عدم الاعتداد، وهي إسكان الطاء على لغة الاعتداد؛ لأنّ الألف والتاء وإن بني الاسم عليها؛ فإنّ الجمع (الفرع) خارج من الواحد (الأصل)، فمعنى الفرعية موجود في الجمع[6].

---

1 ـ ينظر: المنصف، لابن جني، 292/2 .

2 ـ ينظر: الكتاب، لسيبويه، 411/4، والمنصف، لابن جني، 292/2 ـ 293 .

3 ـسورة البقرة: الآية(168)، و(208)، وسورة الأنعام: الآية: (142)، بضم الطاء وهي قراءة، قنبل والبزي وابن عامر وحفص والكسائي وأبو جعفر. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي، 276.

4 ـ البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب، لسيبويه، 579/3، والمقتضب، للمبرد، 189/2،

5 ـ ينظر: المصدر نفسه، 190/2 .

6 ـ ينظر: المحتسب، لابن جني، 58/1 .

كما يرى أنّ لغة تسكين عين فِعلات أمثل من فُعلات، لقلة النظير في صدر فِعلات مثل: إبل وإطل، وكثرته في صدر فُعلات مثل: بُرْد ودُرْج [1].

- **الاعتداد بعروض حركة الواو والياء في (اخشينّ واخشونّ) وعدم قلبهما ألفاً**، لأنّ كلّا منهما كلمة برأسها، وحركتهما عارضة، لالتقاء الساكنين، فلم تقلب حروف العلة المتحرّكة لأجل إلحاق نون التأكيد فيها ألفا، لعروض حركاتها، لأجل هذه اللواحق، فإنّها وإن كانت أصلها الحركة، إلا أنّها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء ألفا إذا تحركا بحركة عارضة[2].

وقد بيّن الأزهري التغييرات الصرفية التي طرأت على هذين الفعلين إذ يقول:" يا قوم اخشُونّ"، و"يا هند اخشينّ"، والأصل: (اخشيون واخشيين)، حذفت الضمّة والكسرة، لاستثقالهما على حرف العلة، ثمّ حذفت الياء، لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواو في الأول والياءان في الثاني، وبعبارة أخرى يقال: تحرّكت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول، وبين الياء والنون المدغمة في الثاني، فلم يجز حذف الواو والياء، لعدم الدليل عليهما، فحركت الواو والياء بما يناسبهما، وهو الضمّ في الأول، والكسر في الثاني، تخلصًا من التقاء الساكنين[3].

وأجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو: "اخْشَينَّ" فتقول: "اخشِنَّ يا هند"، وحكى الفراء أنها لغة طيئ[4]، وأورد ابن هشام والسيوطي جواز حذف الياء إثر كسرة، مشيرا إلى أنّها لغة لفزارة، يقولون في (ابكينّ):(ابكِنَّ) بحذف الياء[5]، قال شاعرهم[6]:

وابكِنَّ عَيشا تَولَّى بعد جِدّته طابت أصائلُه في ذلك البلد

---

1 ـ ينظر: المصدر نفسه، 171/2.

2 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 158/3 .

3 ـ ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، 309/2 .

4 ـ ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1183/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 290/1 .

5 ـ ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام،278/1. وهمع الهوامع، للسيوطي، 617/2.

6ـ البيت من البسيط، بلا نسبة في لسان العرب، لابن منظور، 544/12، مادة (لوم). ومغني اللبيب، لابن هشام، 278/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 616/2،

وقال الآخر[1]: ..... وَلاَ تُقَاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ وَالجَزَعَا

وذكر أنّ غيرهم يفتح الياء، ولا يحذفها، فيقول: ابكيَن ولا تقاسيَن[2].

-الاعتداد بعروض حركة ثاني المثلين في (مُحْيِيَة ومُحْيِيَان)، وعدم إدغامهما؛ لأنّ حركة الثاني لأجل حرف عارض غير لازم، فإنّ الحركة لأجل التاء التي هي في الصفة، ولألف المثنى، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة [3].

(الحيا) مقصور: المطر، والخصب وما يَحْيَى به الأَرْضُ والنَّاسُ، سُمِّي الخِصْب حَيا؛ لأَنَّه يَتَسَبَّب عنه، والجَمْعُ أَحْياءٌ[4]، وعند التثنية يقال حيِيَان، فتبين الياء؛ لأنّ الحركة غير لازمة [5].

و(حيي) مضاعف يائي، وحكمه عند الصرفيين أنّه يجري مَجرى ما ليس فيه تضعيف، فحكمه حكم (خشي)، فالموضع الذي تعلّ فيه لام (خشي)، تعلّ لام (حيي)، فتقول: (حيي يحيا)، كما تقول: (خشي يخشى) فتنقلب الياء ألفا، ولا يجمع على الحرف أن تعلّ لامه وعينه فيختلُّ، فإذَا وقعَ شيءٌ مِنَ التضعيفِ بالياءِ في موضعٍ تلزمُ ياء (يَخْشَى) فيهِ الحركةُ وياء (يرمي)، وكانت حركةً غيرَ مفارقةٍ؛ فإنَّ الإِدغام جائزٌ فيهِ وذلكَ قولُكَ: قَدْ حَيَّ في هَذا المكانِ، وقَد عَيَّ بأَمْرِهِ، وإِنْ شئتَ قلتَ: قد حَيِيَ، والإِدغامُ أَكثرُ؛ لأَنَّ لامَ رَمَى وخَشِيَ في هَذا الموضع بمنزلةِ الصحيح، إذَا كانَا قَدْ لزمها الحركةُ، ولم يُعلاّ [6]، وذكر سيبويه أنّ ذلك لغة عن العرب، سمعها من شيخه يونس، إذ إنّ مِنَ العربِ من يقولُ: (أعيِيَاءُ وأَحيِيةٌ) فَيبينُ[7]، وإذَا لم تكنِ الحركةُ لازمةً كأن تكون للإعراب لم تدغمْ كَما قالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى﴾[8] .

---

1 ـ هذا عجز بيت من البسيط لبشير البصري وصدره: لا تُتبعِن لوعةً إثرِي ولا هلعا. ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1182/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 287/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 617/2.

2 ـ ينظر: المصدر نفسه، 617/2 .

3 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 115/3 .

4 ـ ينظر: تاج العروس، للزبيدي، 511/37، مادة (حيا) .

5 ـ ينظر: الصحاح في اللغة، للجوهري، الصحاح، 147/7، مادة (حيا) .

6 ـ الأصول في النحو، لابن السرّاج، 247/3 .

7 ـ ينظر: الكتاب لسيبويه، 397/4 .

8 ـ سورة القيامة: الآية (40).

وتقولُ: رَجلٌ معيبةٌ، فتَبينُ، لأَنَّ الهاءَ غيرُ لازمةٍ، وكذلكَ (محيِيانٌ، ومُعْيِيانٌ، وحَيَيانٌ) إذَا ثنيتَ (الحَيا) الذي تريدُ بهِ الغيثَ، وأَمَّا(تَحيةٌ) فهيَ تَفْعِلَةٌ، والهاءُ لازمةٌ [1].

ويرى ابن جنّي أنّ الإدغام في " أَعْيِياء وأعيِية" أقوى منه في "أَحْيِية"، لأنّه إنما حسن الإظهار في"أحيية"، لأنّه عند ردّها إلى الواحد تبدل اللام، ولا تقرّ في قولك: "حياء"، فلم يلزم اللام نفسها التحريك، وإنّما لزم الهمزة التي هي بدل منها، في حين إذا ردّت "أَعْيِيَاء وأَعْيِيَة" إلى الواحد، كانت اللام فيه ثانية متحرّكة في قولك: "عَيِيّ"، فلمّا تحرّكت اللام في الواحد والجمع جميعا، قويت فيها الحركة فقوي الإدغام[2].

- **الاعتداد بعروض التاء في (أخونة وأصونة)؛ وعدم قلب الواو فيها همزة؛** لأنّ التاء وإن كانت هنا لازمة فوضعها على عدم اللزوم، فهي كما في (أسودة) تأنيث (أسود) في الحية، فكأن التاء معدوم[3].

فكأنّ التاء صيّرت هذين الاسمين مباينين للفعل، بمعنى: أنهما ليسا وصفا، وقد ورد في تفسير معنى (أخونة) أنّها معرّبة، وهي جمع (خِوَان) للقلة، ويجمع للكثرة على (خُون)، ومعناه المائدة[4].

قال أبو علي: " لا تُسَمَّى المائدةُ مائدَةً حتى يكونَ عليها طَعامٌ وإلا فهي خِوَانٌ" [5]. وقالَ الجَوْهرِيُّ : ولا يثقل كَراهِيَّة الضمَّة على الواوِ[6].

وذكر سيبويه أنّ جمعها (أَخْوِنَةٌ) أتمُّوا، ليفَرِقوا بينَه وبينَ (أفْعِل)، (كأَبْيِع) ونحوِها، وفي الكثير (خُوْنٌ)، وأصله (خُوُن) إلا أنَّهم لم يُحَرِكُوا الواوَ، كراهةَ الضمَّةِ فيها، والضمةِ

1 ـ الأصول في النحو، لابن السراج، 249/3 .

2 ـ ينظر: المنصف، لابن جني، 191/2ـ192.

3 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 145/3 .

4 ـ ينظر: الصحاح، للجوهري،2110/5، مادة (خون)، ولسان العرب، لابن منظور،206/1، مادة (خون) .

5 ـ المخصص، لابن سيده، 438/1 .

6ـ الصحاح، للجوهري، 2110/5 .

قبلَها ورجَعوا فيها إلى اللُّغة التميميَّة، ووافق الذين يقولونَ (فُعَالٌ) الذين يقولون(فِعَالٌ)؛ لاتِفاقِهما في العِدَّة وحرف اللِّين[1]، قال عدي بن زيد[2]:

..... **لِحُونٍ مَأْدُوبَةٍ وزَمِيرُ**

وفي حديث الدابة :"حتى إن أَهلَ الخِوَانِ ليجتمعون فيقول: هذا يا مؤْمن، وهذا يا كافر"[3]، وجاءَ في رواية (الإخوان)[4] بهمزة وهي لغة قليلة فيه[5]، وقوله في حديث أَبي سعيد:" فإِذا أَنا بأَخاوِينَ عليها لُحومٌ منتنة"[6]، هي جمع (خِوَانٍ)، وهو ما يوضع عليه الطعامُ عند الأَكل، وبالإِخوَانِ فسّر قول الشاعر[7]:

ومَنْحَرِ مِئْناثٍ تَجُرُّ حُوارُها ومَوْضِعِ إِخوانٍ إلى جَنْبِ إخوانِ

ولعلّ أصونة جمع صُوَان، يقال: جعلتُ الثَّوْبَ في (صُوَانه وصِوَانه)، بالضم والكسر و(صِيَانه) أَيضاً وهو وعاؤه الذي يُصان فيه، بحيث لا يَصِلُ إليهِ غُبَارٌ ولا رِيحٌ، قال أبو عبيد: الصِّوَان كلُّ شيء رُفِعتْ فيه الثيابُ من جُونَة أو تَخْتٍ أو سَقَط أو غيره[8]

- **الاعتداد بعروض ياء النسب في الاسم المنقوص الرباعي اليائي وجواز قلب يائه واواً كما في قاضويّ**[9]، وعلى هذا جاز أن يفتح الضاد من (قاض)، ومن ثمّ يقلب ياؤها ألفاً، ثمّ واواً، فيقال: (قاضَوِيّ) كما قالوا: (عَمَوِيّ)[10] .

---

1 ـ نقله عنه ابن سيده، ينظر: المخصص،143/1.

2 ـ هذا عجز بيت له من الخفيف وصدره: "زَجِلٌ وَبْلُهُ يجاوبُه دُفٌّ. ينظر: لسان العرب، لابن منظور،144/13، مادة (خون).

3ـ أخرجه الترمذي في سننه عن أبي هريرة بلفظ (الخوان)، برقم: (3187)، 340/5 .

4ـ ذكرها المباركفوري . ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، 32/9 .

5 ـ ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الجزري، 56/1 .

6 ـ أخرجه الحارث في مسنده عنه، برقم (27)، 172/1، كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في الإسراء .

7 ـ البيت من الطويل ورد بلا نسبة في لسان العرب، لابن منظور، 144/13، مادة (خون).

8ـ ينظر: المخصص، لابن سيده، 396/1، ولسان العرب، لابن منظور، 308/13، مادة (صون).

9 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 190/3 .

10 ـ ينظر: علل النحو، لابن الوراق، 534/1 .

وعلّل ابن الورّاق لجواز مثل هذه التغييرات في باب النسبة وكثرتها، بأنّ المراد بياء النسبة أن تعلم بأنّ المنسوب عليه تعلّق بالمنسوب إليه، فلو فهم ذلك ببعض الكلمة، جاز أن يقتصر عليه، فلذلك ساغ التغيير فيه [1].

كما استفهم الأزهري عن وجه فتح العين في: " قاض" عند من قال: "قاضوي" بقلب الياء واوًا، ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه؟ وأجاب أنّه نظير فتح لام: "تغلب" عند بعض العرب، مشيراً إلى النقل فيه عن بعض النحويين[2]، منهم المبرد، وابن السراج، والفارسي، والرماني، والصيرمي[3].

وقال المرادي والأشموني بجودة الحذف على القلب[4]، ونقل الخضري والأشموني الاطراد في قلب يائه واواً بعد فتح ما قبلها عن ابن مالك[5]، وعليه أنشدوا[6]:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلاَ نَقْدُ

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه، وذكر ابن سيده أنّها لغة أبي حنيفة[7]، قيل: "والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة ـ بلا ياء"[8]، والوجه عند سيبويه أن يقال: الحاني؛ لأنّه منسوب إلى الحانة وهي بيت الخمار[9]، فقلْبُ يائه واواً عنده من شواذ تغيير النسب[10]، قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت[11]، ويرى السيوطي أنّ القلب فيها شاذ[12]، ورجّح ابن مالك في الكافية الشافية فيه الحذف على القلب[13].

---

1 ـ ينظر: المصدر نفسه، 534/1 .

2 ـ ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، 593/2 ، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 1450/3.

3 ـ ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان، 617/2 .

4 ـ ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1450/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 499/1 .

5 ـ ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 499/1 ، وحاشية الخضري على ألفية ابن مالك، 387/2،.

6ـ البيت من الطويل ورد منسوبا لذي الرمة في لسان العرب، لابن منظور، 202/14، مادة (حنا)، وورد أيضاً بلا نسبة في بعض المصادر. ينظر: الكتاب، لسيبويه، 341/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك،199/1.

7 ـ ينظر: المخصص، لابن سيده، 202/3 .

8ـ ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1448/3 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 498/1.

9 ـ ينظر: الكتاب، لسيبويه، 341/3 .

10 ـ ينظر: نفسه، 3/ 343

11 ـ ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1448/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 499/1 .

12 ـ ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 397/3 .

13ـ ينظر: 307/2.

- الاعتداد بعروض ياء النسب في الاسم الثلاثي المعتل اللام اليائي من المذكّر والمؤنّث وعدم قلب الياء واواً مثل (أميّ) عند النسب إليه [1].

ذهب يونس إلى أنّ هذا الاعتداد لغة عن العرب، يقولون (أميٌ)، فلا يغيرون لمّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل، شبهوه به كما قالوا (طيئٌ)، وأما (عديٌ)؛ فيقال هذا أثقل؛ لأنه صارت مع الياءات كسرةٌ[2].

وإذا كان آخر الاسم ياء مشددة، نحو: (قصي وعدي وأمية) واجبة، وأريد النسبة إليه؛ فإنه تحذف الياء الساكنة، وتقلب المتحركة ألفاً؛ لفتحة ما قبلها، ثم تقلبها واواً، وتتبعها ياء النسبة، فتقول: (قصوي، وأموي، وعدوي)، وإن شئت تركته على الأصل، فتقول: قصيّ، وأميّ، وإنّما كان الحذف أولى؛ كراهة لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة، وهم قد فرّوا من ثلاث ياءات، وبينهم حاجز، يعني:(فعيلاً)، فكان ما هو أثقل منه تكثيراً أولى بالحذف، وإنما حذفوا الياء الساكنة؛ لأنهم قد علموا أنّ المتحركة تقلب ألفاً ولا تثبت؛ لأنها تلي ياء النسبة، فيجب قلبها واواً، فلما كان حذف الساكن يؤدي إلى قلب المتحرّكة واواً، وخروجها عن شبه الياء، وهم يفرون في هذا الباب من الياءات، والكسر من أجل ياء النسبة؛ احتملوا الخروج من علة إلى علة؛ لما كان ذلك يؤدي بهم إلى التخلص مما يفرون منه[3] .

ويرى المبرّد أنّ هذه اللغة يكون معها النسب من إجراء الأَشياءَ على أُصولها، فيقال في النسب إلى رحى: (رحيّ) وإلى أُميّة: (أُمَيّيّ) حيث تترك الياء على حالها[4] .

ويرى ابن سيده أنّ هذه اللغة أقلّ شيوعاً في كلام العرب من غيرها، إذ يقول: " وبنو أُمَيَّةَ بَطْنٌ من قُرَيْشٍ النَّسَبُ إليهم (أُمَوِيٌّ) على القياسِ، وعلى غيرِ القياسِ أَمَوِيٌّ، وحكى سِيبَوَيهِ أُمَيٌّ على الأَصلِ، أَجْرَوْهُ مُجْرَى (نُمَيْرِيٍّ وعُقَيْلِيٍّ) ولَيْسَ أُمَيِّيٌّ بأَكثر في كلامِهم؛ إنما يَقُولُها بعضُهم " [5] .

---

1 ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 23/2 .

2 ـ ينظر: الكتاب، لسيبويه، 344/3 .

3 ـ علل النحو، لابن الوراق، 532/1 .

4 ـ ينظر: المقتضب، للمبرد، 146/1، 147 .

5 المحكم، لابن سيده، 586/10 .

وذهب ابن السرّاج إلى أنّ غير هذه اللغة؛ أعني لغة عدم الاعتداد هو الأكثر والأفصح، يقول: "تجدُ ذلكَ في مثلِ النَّسَبِ إلى أُمَيَّةَ في قَولِ مَنْ قالَ: (أُمَيِّيٌّ هؤلاءِ جَعلوا المشدّدَ كالصحيحِ؛ لأنَّهُ قَدْ قَوِيَ، ومنهم مَنْ يقولُ: (أُمَوِيٌّ) وَهم الأَكثرُ والأَفصحُ؛ فتحذفُ الياءُ الساكنةُ، ويصيرُ مثلَ (عَمَويٌّ)"[1] .

وفرّق الرضي بين الثقل في نحو"أُمَيِّيّ"؛ لانفتاح ما قبل أُولى الياءين المشددتين وفي نحو: "عَلِيِّيّ"؛ لأنَّ ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين؛ لهذا كان استعمال نحو: "أُمَيِّيّ" و"عَدِيِّيّ" بياءين مشددتين فيهما في كلامهم، كما حكى يونس، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين، وقلب الثانية واواً أكثر[2].

كما رجح الخضري لغة عدم الاعتداد فقال: "يقال في النسبة إلى (أمية أميي)، وفيه وجه آخر، وهو أن تحذف ياءه الأولى لتوالي الياءات ... فتقلب الثانية ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف الأخيرة للنسب، فتقلب الألف واواً، فيصير محويا بياء واحدة مشددة (كأموي) ، ويرجح هذا عدم توالي الياءات " [3].

وجعل الأزهري هذا النوع من الاعتداد من شواذ اللغة، ووصفه بأنّه خارج في النسب بتوفير ما يستحق التغيير[4]، كما عدّه ابن مالك من شواذ اللغة؛ لا يقاس عليه[5].

- الاعتداد بعروض الياء المكسور ما قبلها وعدم قلبها واواً وإدغامها في مصدر (احواوى)؛ لعروض الياء فيه للكسرة، وأصلها احواوى، فصارت لعروضها لا يعتدّ بها كما لا يعتدّ بواو (سوير وقوول)؛ لكونها بدلا من الألف في (ساير وقاول)[6].

و(الحُوة) حمرة تضرب إلى السواد، يقال: قد احووى الفرس يحووي احوواء، وبعض العرب يقول: احواوى يحِوَاوِي: احْوِيوَاء[7]، وقد حَويّ واحْوَاوَى واحْوَوّى مشدَّدة، واحْوَوَى فهو أحوى، قال ابن سيده: "ومَنْ قال: احواويت؛ فالمصدر احويّاء؛ لأنَّ الياء

---

1 ـ الأصول في النحو، لابن السراج، 312/3 .

2 ـ شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 23/2 .

3 حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، 387/2 .

4 ـ ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، 614/2 .

5 ـ ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 2/ 310 .

6 ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، 120/3 .

7 ـ ينظر: الصحاح، للجوهري، 2322/6، مادة (حوا)، ولسان العرب، لابن منظور، 225/18، مادة (حوا) .

تقلبها كما قلبت واو أيَّام، ومن قال: احْوَوَيْت؛ فالمصدر(احْوِوَاء)؛ لأنّه ليس هنالك ما يَقْلِبها كما كان في(احْوِيّاء) ما يَقْلِبُها"[1].

وقال سيبويه بإعلال المصدر؛ لإعلال فعله، فلا يكون الياء بدلا من الألف؛ بل الألف في الفعل بدل من الياء في المصدر، فيقال في مصدره:(احْوِيْوَاء)، فالواوُ الأولى عينٌ والياءُ منقلبةٌ عن الألفِ الزائدةِ ولم تُدْغَم فيما بعدَها؛ لأنّها غيرُ لازمةٍ والواوُ الثانيةُ لامٌ والألفُ التي بعدَها الزائدةُ في المصدرِ قبل الطَّرفِ والهمزةُ بدلٌ من الواوِ المتطرِّفةِ[2]، وقال المبرّد بتصحيح المصدر منه فيقال في مصدره:(احويّاء)؛ لأنّ الواو والياء اجتمعا وسبقت الأولى بالسكون، ففعل فيها ما هو القياس في نظائرها[3].

وعلّل الزمخشري لعدم الإدغام بعد قلب الثانية ألفاً؛ بأنّ الإدغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو(يغزو ويسرو) لو قالوا يحواو ثم قال:" ومن قال اشهباب قال: احوواء، ومن أدغم اقتتال فقال قتّال؛ قال حوّاء"[4].

الخاتمة:

توصّل البحث إلى عدد من النتائج أهمّها:

1/أنّ مادّة عرض في اللغة تدلّ على معان هي المنع والظهور والأمر العَارَضُ والتكلّف.

2/أنّ العارض في اصطلاح علماء اللغة هو الأمر الذي يعرض للتركيب الأصلي للجملة أو الكلمة ليخرج عن المألوف، وقيل: هو المارّ على طريق النادر.

3/أنّ هناك علاقة بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي، وهي: أنّ العارض يمنع من الإعلال والإبدال عند أغلب العرب، ومن هنا لا يعتدّ به، وإن اعتدّ به فيكون الكلام على خلاف المطرد، وفيه شيء من التكلّف مع تسامح في الإعلال والإبدال.

4/ أنّ الرضي أورد في شرحه على الشافية في بابي الإعلال والإبدال مسائل اعتدّ معها بالعارض، وأخرى لم يعتدّ معها بالعارض، وهي في مجملها لغات فصيحة مروية عن العرب قليلة أو نادرة، بل إنّ منها ما نزل بها القرآن الكريم في شاذّه .

---

1 ـ المحكم لابن سيده، 401/3، مادة(حوو)، والمنصف، لابن جني، 220/2، واللباب، للعكبري، 376/1،.

2 ـ ينظر: الكتاب، لسيبويه، 404/4.

3 ـ ينظر: المقتضب، للمبرد، 149/1، وأصول النحو، لابن السراج، 420/2، واللباب، للعكبري، 376/1.

4 ـ المفصل، للزمخشري، 519/1 .

5/ لا يمكن الطعن في هذه اللهجات العربية وإن خالفت المطرد الفصيح إلا أنّها لهجات رويت عن العرب الثقات نقلها العلماء عنهم في مختلف مصنّفاتهم .

6/إذا كان الأخذ بتعريب الألفاظ التي لا وجود لها في العربية جائز، فمن باب أولى الأخذ بهذه اللغات العربية الأصيلة في بعض تصريفاتنا وإن جاءت على خلاف لغة العالية .

قائمة المصادر والمراجع:

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد الدمياطي، تح: أنس مهرة، ط 1، (1419هـ ـ 1998م)، دار الكتب العلمية ـ لبنان.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تح: رجب عثمان ورمضان عبد الثواب، ط 1، (1418هـ ـ 1998م)، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .

ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط 4، (1420هـ ـ 1999م)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت .

ـ إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تح: حسن العثمان، ط 1، (1435هـ ـ 2004م)،المكتبة المكية ـ مكة المكرمة.

ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، تح: حسين أحمد الباكري، ط 1، (1413 - 1992)، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة .

ـ البيان في روائع القرآن دراسة وصفية لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، ط 1، (1413هـ ـ 1993م)، عالم الكتب، بيروت.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، ط 1، دار الهداية.

ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، ط 1،دار الكتب العلمية، بيروت

ـ تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط 1، (1422هـ -2001م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تح: عبد الرحمن سليمان، ط 1، (1428هـ - 2008م)، دار الفكر العربي، (بيروت).

ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط 2، (1988م)، دار الفكر، بيروت.
ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: تركي فرحان، ط 1، (1419هـ ـ 1998م)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان .
ـ حجة القراءات، لأبي زرعة، تح: سعيد الأفغاني، ط 2، (1402هـ -1982م)، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
ـ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبد العال مكرم، ط 4،(1401هـ)، دار الشروق ـ بيروت .
ـ الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تح: كامل الهنداوي، ط 1، (1420هـ ـ 2001م)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
ـ الحدود في علم النحو، الرماني، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
ـ الخصائص، ابن جني، تح: محمد النجار، ط 1،عالم الكتب، بيروت.
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: علي معوض وآخرين، ط 1، (1414هـ ـ 1994م)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
ـ سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح: حسن هنداوي، ط 2، (1413هـ ـ 1993م)، دار القلم ـ دمشق.
ـ الجامع الصحيح سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، تح: أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب، القاهرة.
ـ شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، ط 1،(1421هـ- 2000م)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
ـشرح الرضي على الكافية، تح: يوسف عمر، ط 2،(1996م)، جامعة قاريونس ـ بنغازي.
ـ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، ط 1 ،(1420 ـ 2000م)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
ـ شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي، ط 1، دار الكتب العلميةـ بيروت.

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تح: أحمد عطار، ط 4،(1407 هـ ـ 1987 م)، دار العلم للملايين – بيروت.
ـ علل النحو، لمحمد بن الوراق، تح: محمود الدرويش، ط 1، (1420هـ ـ 1999م)، مكتبة الرشد ـ الرياض .
ـ كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح: عبد الإله نبهان ط 1، (1422هـ ـ 2002م)، دار الفكر المعاصرـ لبنان ودار الفكرـ دمشق.
لسان العرب، لابن منظور، ط/1، دار صادر – بيروت.
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تح: علي النجدي وآخرين، ط 1،(1420هـ - 1999م)، وزارة الأوقاف ـ مصر.
ـ المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي، تح: عبد الحميد هنداوي، ط 1،(2000م)، دار الكتب العلمية، (بيروت).
ـ المخصص، لابن سيده، تح: خليل جفال، ط 1،(1417هـ 1996م)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 6، (1985)، دار الفكر ـ بيروت .
ـ المفصل في صنعة الإعراب، لمحمود بن عمر الزمخشري، تح: علي بو ملحم، ط 1، (1993م)، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت.
ـ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط 1، عالم الكتب، بيروت.
ـ المنصف شرح ابن جنّي على كتاب التصريف، للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1، (1383هـ ـ1954م).
ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الجزري، تح: طاهر الزاوى ومحمود الطناحي، ط 1،(1399هـ - 1979م)، المكتبة العلمية، بيروت.
ـ همع الهوامع، للسيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، ط 1، المكتبة التوفيقية، مصر.